المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه

ما تعدد نزوله بين المفسرين والمحدثين

دراسة تأصيلية

إعداد

د . منيرة عامر عبد الله الدعرمي

الأستاذ المساعد بقسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية والتنمية البشرية

جامعة بيشة

المملكة العربية السعودية

moniraha@ub.edu.sa

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مسألة إشكالية في مباحث علوم القرآن تتعلق بعلم أسباب النزول، ومنشأ الإشكال هو تعدد الروايات في سبب النزول مما أدى الى القول بتكرر النزول أو تعدده. وخروجا من هذا الإشكال فقد مال عدد من المفسرين للجمع بين الروايات والخروج من الخلاف بالقول بتعدد النزول. وقد ناقشت الباحثة أقوال الفريقين القائلين بتكرر النزول من جهة والمانعين له من جهة أخرى، وقد حرصت الباحثة على استعراض أبرز الأمثلة وأشهرها في هذه المسألة والأكثر دورانا على الألسنة. وقد جاءت الدراسة في تمهيد ومبحثين حيث بسطت القول في أنواع ما تعدد نزوله في المبحث الأول، وتناولت في المبحث الثاني قواعد المحدثين في الترجيح عند تعذر التوفيق والجمع، وختمت الدراسة بموازنة بين المدرستين . وقد سلكت في سبيل تحقيق هذا الهدف المنهج الاستقرائي النقدي، فاستقرأت الروايات التي تعددت في سبب نزول الآية الواحدة، واستخدمت أدوات النقد والتمحيص وفق قواعد الترجيح عند المدرستين التفسيرية والحديثية. وقد خلصت الدراسة إلى نتائج معينة في ضبط سبب النزول وطرائق الوصول للسبب عند تعدد الروايات.

الكلمات المفتاحية: سبب النزول، الترجيح، التفسير، الروايات، تعدد النزول

المقدمة

الحمد لله الذي شرف كتابه الكريم بالفهم والتدبر، وأعلى منزلة العلم به تعلماً وتعليماً، والصلاة والسلام على خير من فسَّر القرآن بسنّته، وبيّنه لأمته، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإنّ علم التفسير يُعدّ من أعظم العلوم الشرعية وأشرفها، لتعلقه المباشر بكلام الله تعالى، ومن أهم المباحث والعلوم الخادمة للتفسير علم أسباب النزول، لما يتحقق به من تسهيل فهم المراد من كلام الله تعالى.

ومن المعلوم أنه ليس لكل آية قي كتاب الله سبب نزول خاص بها، أما تلك الآيات أو السور التي لها سبب نزول خاص فلا مناص من معرفته عبر الرواية الصحيحة، إذا لا تقع معرفة أسباب النزول بالنظر ولا بالتدبر وإنما بالسماع والرواية .

أهمية الدراسة:

ولما كان الأمر على هذا النحو من الأهمية والتعلق بفهم مراد الله صار لزاما علينا التحقق من نسبة السبب الصريح بالسببية لأي آية إلا بعد التحقق من ذلك، وان عدم مراعاة هذا الضابط في التعامل مع التفسير يؤدي إلى توظيف النص القرآني على غير ما أراده المولى سبحانه ويفتح المجال أمام أفهام سقيمة أو متكلفة أو موجهة.

تتجلّى أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب، أبرزها :

١-الإعانة في فهم المراد ومنع تحميل الآية أو السورة أسباباً منفصلة عن ظروف نزولها ومناسبتها.

٢-ضبط التشعب الواسع والاستفاضة في إيراد أسباب النزول في الآية الواحدة مما يشتت القارئ ويوقعه بشيء من التيه والوهم وربما مشكل التعارض.

٣-إماطة اللثام عن واحد من أكثر الأمور غموضا في مسائل أسباب النزول .

٤-الكشف عن حجج القائلين والمانعين لتكرر النزول.

٥- توظيف علم المكي والمدني في الحكم على صحة الرواية من باب كونها قرائن .

٦- تطبيق قواعد التفسير والترجيح في الفصل بين الروايات التي تصرح بالسببية في ذات الآية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان حقيقة وجود تكرار للنزول في الآيات والسور، أم أن هذا القول هو رغبة في الجمع بين الروايات تفاديا للترجيح على اعتبار أن الجمع مقدم على الترجيح إن أمكن.

إشكالية الدراسة:

ظهور عدد من الروايات متفاوتة الصحة في سبب نزول الآية، مما يستدعي استبعادها والإبقاء على الأصح منها أو محاولة الجمع بينها بفهم من الأفهام أو توجيه يزيل ظاهر التعارض أو يلجئ للقول بتكرر النزول وتكرر السبب تبعا لذلك.

تقوم هذه الدراسة على الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي

السؤال الرئيس: هل صح أو يصح تكرر نزول الآية أو السورة ؟

وتبعا لهذا السؤال ينشأ سؤالان آخران مفادهما:

١-هل لكل نزول مكرر سبب جديد؟

٢-كيف يمكن المفاضلة بين روايات أسباب النزول وفق قواعد الترجيح ؟

الدراسات السابقة:

هذه المسألة تناولها علماء التفسير وعلوم القرآن كالزركشي في البرهان والسيوطي في الإتقان وابن عقيلة المكي في الزيادة والإحسان، ومن البحوث الجادة أيضاً: مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم بين الإثبات والنفي للدكتور/عبد الرزاق حسين أحمد بحث منشور في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٩هـ، وكتاب نزول القرآن الكريم والعناية به في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم للدكتور/ محمد بن عبد الرحمن الشايع، أسباب النزول وأثرها في التفسير للدكتور/ عصام بن عبد المحسن الحميدان، حيث مالوا جميعا إلى القول بتعدد النزول أو تكرره.

ويتميّز هذا البحث عن سابقه في الأمور التالية:

١-محاولة حصر أبرز المواطن التي قيل عن تكرر نزولها في القرآن.

٢-مناقشة الروايات سنداً ومتناً.

٣-النظر في حجج المؤيدين ودراستها ومناقشتها.

٤-الاحتكام إلى قواعد الترجيح التي لم تكن قد أخذت شكلها النهائي في العصور الإسلامية المتقدمة.

منهج البحث:

سلكت الباحثة في سبيل الوصول لمبتغاها بموضوع تعدد النزول منهجا استقرائيا نقديا مقارنا، حيث استقرأت وتتبعت المواضع التي قيل بتعدد نزولها وكان لها أكثر من سبب نزول صريح.

ثم نظرت في هذه المرويات على أسس علم الحديث بغية المفاضلة بينها والنظر بإمكانية الجمع بينها أو الترجيح إن تعذر الجمع .

ثم قارنت بين آليات مدرسة التفسير ومدرسة الحديث في حسم الرواية التي يمكن عدها سبب النزول دون غيرها.

خطة البحث:

جاءت هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة

المقدمة: عرضت فيها أهمية الدراسة وأهدافها ومشكلة الدراسة ومنهجية البحث والدراسات السابقة وخطة البحث.

التمهيد: تكرر النزول بين المؤيدين والمانعين

المبحث الأول: أنواع ما قيل بتعدد نزوله من القرآن.

المبحث الثاني: قواعد المحدثين في الترجيح.

ثم الخاتمة وفيها نتائج البحث وتوصياته.

التمهيد: تكرر النزول بين المؤيدين والمانعين

معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب والوقوف على المعنى يزيل الإشكال، والجهل بأسباب التنزيل موقع في الشُبه والإشكالات ومُورِدٌ للنصوص الظاهرة مَورِدَ الإجمال حتى يقع الاختلاف، وذلك مظنة وقوع النزاع.(١)

ويعرف سبب نزول الآية بطريق النّقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو أصحابه.

وقول الصّحابي: (نزلت هذه الآية في كذا) بمنزلة الحديث المرفوع إلى النّبيّ صلى الله عليه وسلم وإن لم يذكر فيه النّبيّ صلى الله عليه وسلم.(٢)

إن القول بتكرر نزول بعض آيات القرآن من المباحث القديمة المتجددة، يبعثه ويغذيه بعض الروايات المتعارضة في الظاهر، حيث ألجأت بعض العلماء إلى القول بهذا لما أشكل عليهم الجمع بينها أو ترجيح بعضها.(٣)

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

الأول: قول من يرى أن من القرآن ما تكرر نزوله واختار هذا ابن الحصار والسخاوي والزركشي والسيوطي، قال ابن الحصار: (قد يتكرر نزول الآية تذكيراً وموعظة)، وقال السخاوي: (فإن قيل: فما فائدة نزولها مرة ثانية؟ قلت: يجوز أن تكون نزلت أول مرة على حرف واحد، ونزلت في الثانية ببقية وجوهها نحو: ملك، ومالك، والسِّراط، والصراط ونحو ذلك).(٤)

وقال الزركشي: (وقد ينزل الشيء مرتين تعظيماً لشأنه، وتذكيراً به عند حدوث سببه خوف نسيانه).(٥)

---

(١) موسوعة محاسن الإسلام ورد شبهات اللئام: أحمد بن سليمان أيوب، ونخبة من الباحثين، ٨/٤

(٢) المقدمات الأساسية في علوم القرآن: عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، ص٤٥

(٣) المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية: خالد بن سليمان المزيني، ١٤٢/١

(٤) جمال القُرّاء وكمال الإقراء: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي ص٨٧، والإتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، ١٣٠/١

(٥) البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، ٢٩/١

والحكمة في هذا كله: أنه قد يحدث سبب من سؤال أو حادثة تقتضي نزول آية وقد نزل قبل ذلك ما يتضمنها، فتؤدَّى تلك الآية بعينها إلى النبي صلى الله عليه وسلم تذكيراً لهم بها، وبأنها تتضمن هذه والعالِم قد يحدث له حوادث فيتذكر أحاديث وآيات تتضمن الحكم في تلك الواقعة وإن لم تكن خطرت له تلك الحادثة قبل، مع حفظه لذلك النص.(١)

وقال السيوطي: (تنبيه: قد يُجعل من ذلك الأحرف التي تقرأ على وجهين فأكثر)(٢) ويدل له ما أخرجه مسلم من حديث أُبي: (إن ربي أرسل إليَّ أن اقرأ القرآن على حرف فرددت إليه أن هون على أُمتي، فأرسل إليَّ أن اقرأه على حرفين فرددت إليه أن هون على أمتي فأرسل إليَّ أن اقرأه على سبعة أحرف) فهذا الحديث يدل على أن القرآن لم ينزل من أول وهلة بل مرةً بعد أخرى).(٣)

وخلاصة حجتهم ما يلي:

١- أن النزول يتكرر لغرض إنزال حروف أخرى من الأحرف السبعة التي نزل القرآن بها.

٢- معاودة تذكير المخاطبين وموعظتهم بها.

٣-لمزيد العناية به. تعظيم شأن المنزل.

٤- تذكير رسول الله صلى الله عليه وسلم بها خوف النسيان.

القول الثاني: أنه ليس في القرآن شيء تكرر نزوله واحتجوا بما يلي

١ - أن هذا خلاف الأصل، قال ابن حجر: (والأصل عدم تكرر النزول)، وسياق حديث ابن حجر منشؤه ظهور التعارض الذي لا ينصرف إلا بالقول بالتعدد أو نفي الصحة عن أحدهما أو الترجيح أذا تعذر الجمع، وهذا واضح في قوله: (وروى الطبري من طريق شبل عن عمرو بن دينار قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (استغفر إبراهيم لأبيه وهو مشرك، فلا أزال استغفر لأبي طالب حتى ينهاني عنه ربي. فقال أصحابه: لنستغفرن لآبائنا كما استغفر نبينا لعمه، فنزلت) وهذا

(١) المحرر في أسباب النزول: المزيني، ١/١٤٣

(٢) الإتقان في علوم القرآن: السيوطي، ١/ ١٣١

(٣) الجامع الصحيح «صحيح مسلم»: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف، ٢/ ٢٠٢ برقم ٨٢٠

فيه إشكال، لأن وفاة أبي طالب كانت بمكة قبل الهجرة اتفاقاً، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى قبر أمه لما اعتمر فاستأذن ربه أن يستغفر لها فنزلت هذه الآية والأصل عدم تكرر النزول)[١]

٢- عدم الفائدة في تكرر النزول لأنه تحصيل حاصل.

٣ - عدم الدليل الصحيح على وقوع التكرر.

وقد قال بهذا القول عدد من العلماء والباحثين في الدراسات القرآنية من السلف والخلف.[٢]

وبمناقشة أدلة القائلين بتكرر النزول يتضح لنا ما يلي:

فقولهم: إن النزول يتكرر لغرض إنزال بقية الأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها. فالجواب عنه من وجوه:

أ – أن من لازم القول بهذا ارتباطَ الأحرف السبعة بأسباب النزول؛ لأن النزول لن يتكرر إلا بوجود أسبابه، ومعلوم عند المشتغلين بعلوم القرآن أنه ليس لكل آية في كتاب الله سبب نزول خاص.

والواقع أن الأحرف السبعة تخالف أسباب النزول في الموضوع والغاية، فالغرض من تكرر النزول على فرض وقوعه معالجة ما يستدعي ذلك من القضايا الخاصة وإجابة أسئلة المؤمنين والكافرين، هذا فضلاً عن اختلاف الغاية والغرض والحكمة من إنزال القرآن على سبعة أحرف في التيسير والتسهيل على الأمة عامة في قراءة القرآن وفرق بيِّن بين الأمرين.[٣]

ب – أن مقتضى استدلالكم بنزول الأحرف السبعة على تكرر النزول أن يكون لما ذكرتم من الأمثلة صلة بالأحرف وهذا ما لا يوجد، حتى أنتم لما ذكرتم التكرار لم تقولوا إنها في النزول الأول كانت بحرف كذا، وبالنزول الثاني كانت بحرف كذا، بل غاية الأمر عندكم أنكم لجأتم للقول بتكرر النزول لما اشتبه عليكم المكي بالمدني..

---

(١) فتح الباري بشرح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ١٣٨٠ – ١٣٩٠ هـ،

(٢) : للمزيد ينظر: تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني ، ٤٥٣/٧، والمحرر في علوم القرآن، د مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، ص١٤٤, مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم بين الإثبات و النفي / للدكتور عبدالرزاق حسين أحمد ٣٧

(٣) ينظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة ، ص ١٥٠

جـ – أن الأحرف السبعة التي نزل القرآن بها لو كان لها صلة بتكرر النزول لكانت الأدلة على تكرر النزول تربو عن المذكور بكثير، وهذا ليس بغريبٍ، إذا علمنا أن الأحرف سبعة وأن عدد سور القرآن يبلغ مائة وأربع عشرة سورة، فلماذا اقتصرتم على بضعة أمثلة يرددها اللاحق عن السابق، وتركتم الجم الغفير منها.(١).

وأما قولهم: إن في تكرر النزول لبعض الآيات تذكيراً وموعظةً بها.

فالجواب أن يقال: إن التذكير والموعظة يحصل بالتفكر والتدبر في آيات الله الشرعية والكونية لقوله عز من قائل: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [ص:٢٩] وقوله سبحانه: ﴿أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٖ وَأَنۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقۡتَرَبَ أَجَلُهُمۡۖ فَبِأَيِّ حَدِيثٖ بَعۡدَهُۥ يُؤۡمِنُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٥]

فالذكرى تنال بالتدبر والتفكر لا بتكرار النزول، بل معاودة التلاوة والتدبر والاستنباط، ولو كان التذكير والموعظة يستلزم التكرار لترتب على هذا تكرار نزول كل آيات الكتاب ولاستلزم ذلك استمرار النزول ودوامه إلى قيام الساعة لأن حاجة الناس للتذكير والموعظة لا تنقطع.

وهذا لا يقوله أحد، حتى وإن قال بتكرر النزول .

وأما قولهم: إن في تكرر النزول تعظيماً لشأن المنزّل.

فالجواب أن يقال: المنزّل لا يفتقر للتكرار حتى يكون عظيمًا، بل يكفيه تعظيماً وتشريفًا أنه كلام الله عز وجل فهذا أعظم شرف للقرآن.

وبهذا يظهر أن التكرر في النزول لا يدل على تعظيم المنزّل، بل التعظيم حاصل بنزوله فقط مرة واحدة، كما هي سائر آيات القرآن التي لها سبب نزول خاص وتلك التي لا سببا خاصاً لنزولها.

وأما قولهم: إن في تكرر النزول تذكيراً لرسول الله صلى الله عليه وسلم بها خوف نسيانه.

(١) ينظر: أبجد العلوم: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي، ٥١٦، والمحرر في أسباب نزول القرآن: المزيني ١/١٤٥

فالجواب عن هذا أن يقال: إن الله تعالى قال:(ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ) [الأنعام:١٢٤]، وقال تعالى: (ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٞ) [الحج: ٧٥] ولن يصطفي الله لرسالته أحداً إلا إن كان مهيأ للرسالة، صالحاً لها، مع إمداده، بما يكون به صلاح الدعوة، وقوة الحجة من الأسباب المادية الحسية والمعنوية، ولرسولنا محمد صلى الله عليه وسلم من الأسباب أسماها وأعلاها، كيف لا وهو سيد ولد آدم، وخاتم النبيين، ورسالته أوعبت الجنس والمكان والزمان.

أفيمكن بعد هذا أن يقال إنه نسي الآية التي بين يديه، أو خفيت عليه دلالتها على تلك الحادثة حتى ينزل الوحي مرة ثانية.(١)

إن أحداً من العلماء الراسخين لو وقع هذا منه لكان مستغرباً باعثاً على الشك في حسن فهمه لنصوص الوحي، فكيف يقال هذا في رسول الله –صلى الله عليه وسلم–؟

فقول الزركشي: (قد ينزل الشيء مرتين تعظيماً لشأنه وتذكيراً به عند حدوث سببه خوف نسيانه)(٢) لا يخلو من أمرين:

الأول: إن أراد أن النسيان واقع من الصحابة رضي الله عنهم فرسول صلى الله عليه وسلم بين أظهرهم يذكرهم بكتاب الله، وحينئذٍ تنتفي الحاجة للتكرار.

الثاني: إن أراد أن النسيان واقع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا عين الخطأ .

وقد أكد الرازي هذا المعنى عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى: ٦] بقوله: (هذه الآية تدل على المعجزة من وجهين الأول: أنه كان رجلا أميا فحفظه لهذا الكتاب المطول من غير دراسة ولا تكرار ولا كتبة، خارق للعادة فيكون معجزا الثاني: أن هذه السورة من أوائل ما نزل بمكة، فهذا إخبار عن أمر عجيب غريب مخالف للعادة سيقع في المستقبل وقد وقع فكان هذا إخبارا عن الغيب فيكون معجزا)(٣)

(١) ينظر: التفسير البسيط: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت ٤٦٨ هـ)، ٢٣٤/٣

(٢) البرهان في علوم القرآن:أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ٢٩/١

(٣) التفسير الكبير أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي،١٣٠/٣١

وهناك قول ثالث وسطي في هذه المسألة، فأثبت تكرار النزول في مواضع قليلة لصحة الأدلة عندهم، وأنكر التكرار في بقية المواضع، ويتطلب الاستفاضة في ذكر هذه المواضع، ومناقشتها والاستدلال عليها، وبيان صحتها، وتوافقها مع قواعد الترجيح؛ وكل ذلك يحتاج إلى الإطالة أو دراسة منفصلة ، وقد اكتفت الباحثة بالإشارة للموقف الوسطي من تكرار النزول دون إسهاب في عرضه ، لما تراه من كونه لا يظهر التفاوت ولا يبرز التضاد في الرأيين .

وفي المبحث التالي استعرض الروايات التي تدل على تكرر نزولها وسأناقشها سندا ومتناً.

المبحث الأول: أنواع ما قيل بتعدد نزوله من القرآن.

المطلب الأول: ما قيل بتعدد نزوله من القرآن مع وحدة السبب.

أولاً: الفاتحة، فقد ذهب بعض أهل العلم إلى نزولها مرتين ظنا منهم أنها نزلت مرة في مكة، ومرة في المدينة.

القول الأول ومناقشته:

استُدل على نزول سورة الفاتحة بمكة بأن الله ذكرها في سورة الحجر بقوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] ومما يدل على أن المراد بالآية هنا سورة الفاتحة ما روى البخاري عن أبي سعيد بن المعلى قال: كنت أُصلي في المسجد، فدعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم أجبه، فقلت: يا رسول الله، إني كنت أُصلي فقال: (ألم يقل الله: ﴿ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤] ثم قال لي: (لأعلمنك سورة هي أعظم السور في القرآن قبل أن تخرج من المسجد)، ثم أخذ بيدي، فلما أراد أن يخرج، قلت له: ألم تقل: لأعلمنك سورة هي أعظم سورة في القرآن. قال: (الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني، والقرآن العظيم الذي أوتيتُه)(١)

وجه الدلالة من الحديث على أنها مكية أن الله تعالى ذكر إيتاءها رسوله صلى الله عليه وسلم في سورة الحجر، وهذه السورة مكية كلها.

وإذا كان الأمر كذلك فلا بد أن تكون الفاتحة قد نزلت قبل سورة الحجر، وبناءً عليه لا بد أيضًا أن يكون نزولها في مكة.

القول الثاني ومناقشته:

أن من استدل على نزول الفاتحة بالمدينة قد احتج بما روى مسلم عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: بينما جبريل قاعد عند النبي صلى الله عليه وسلم سمع نقيضًا من فوقه فرفع رأسه، فقال: هذا باب من السماء فتح اليوم، لم يفتح قط إلا اليوم. فنزل منه ملك. فقال: هذا ملك نزل

(١) صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، كتاب التفسير – باب ما جاء في فاتحة الكتاب برقم ٤٢٠٤

إلى الأرض، لم ينزل قط إلا اليوم فسلم وقال: أبشر بنورين أُوتيتهما لم يؤتهما نبي قبلك، فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة لن تقرا بحرف منهما إلا أُعطيته)[١]

وجه الدلالة من الحديث على أنها مدنية: أنها قرنت بنزول الملك بها مع خواتيم سورة البقرة مع أنها مدنية.

الترجيح:

والراجح – والله أعلم – أنه لا معارضة بين الحديثين، وأن السورة إنما أُنزلت في مكة فقط، أما حديث ابن عبَّاسٍ فلا يدل على أنها مدنية، بل غاية الأمر أن الحديث يدل على فضلها ولهذا قال القرطبي: (إن جبريل عليه السلام نزل بها في مكة، ونزل هذا الملك بفضلها وثوابها في المدينة، فجبريل هو أمين الوحي وقد قال الله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴾ [الشعراء: ١٩٣، وهذا يقتضي نزوله بجميع القرآن دون استثناء).

ثانياً: قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴾ التوبة: ١١٣

أ – أخرج البخاري عن المسيب رضي الله عنه قال: لما حضرت أبا طالب الوفاة، جاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد عنده أبا جهل ابن هشام، وعبد الله بن أبي أُمية بن المغيرة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي طالب: (يا عَمِّ قل لا إله إلا الله كلمة أشهد لك بها عند الله) فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أُمية: أترغب عن ملة عبد المطلب فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرضها عليه، ويعودان بتلك المقالة حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم هو على ملة عبد المطلب، وأبى أن يقول لا إله إلا الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أما والله لأستغفرن لك ما لم أُنه عنك) فأنزل الله فيه: (مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ..)[٢].

(١) الجامع الصحيح صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة، برقم ٨٠٦

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب بَاب: إِذَا قَالَ الْمُشْرِكُ عِنْدَ الْمَوْتِ: لَا إله إلا الله، برقم ١٢٩٤

ب – أخرج أحمد والترمذي والنَّسَائِي عن علي رضي الله عنه قال: سمعت رجلاً يستغفر لأبويه، وهما مشركان. فقلت: أيستغفر الرجل لأبويه وهما مشركان؟ فقال: أوَلم يستغفر إبراهيم لأبيه؟ فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فنزلت: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣] (مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ) – إلى قوله –: (تَبَرَّأَ مِنْهُ) قال: (لما مات).

جـ – ما ذكره ابن حجر قال : أخرج ابن أبي حاتم والحاكم عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يومًا إلى المقابر فاتبعناه حتى جلس إلى قبر منها فناجاه طويلاً ثم بكى فبكينا لبكائه، ثم قام فقام إليه عمر فدعاه ثم دعانا فقال: ما أبكاكم؟ قلنا: بكينا لبكائك. قال: إن القبر الذي جلست عنده قبر آمنة، وإني استأذنت ربي في زيارتها فأذن لي، وإني استأذنت ربي في الاستغفار لها فلم يأذن لي وأنزل عليَّ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣] فأخذني ما يأخذ الولد للوالدة من الرقة فذلك الذي أبكاني.)[1]

وللقائلين بالجمع بين الروايات المتقدمة قول يجدر عرضه قبل مناقشته: (ويحتمل أن يكون نزول الآية تأخر، وإن كان سببها تقدم، ويكون لنزولها سببان: متقدم وهو أمر أبي طالب، ومتأخر وهو أمر آمنة، ويؤيد تأخير النزول استغفاره صلى الله عليه وسلم للمنافقين حتى نزل النهي عن ذلك؛ فإن ذلك يقتضي تأخير النزول وإن تقدم السبب، ويشير إلى ذلك أيضا قوله في الحديث: «وأنزل الله في أبي طالب: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [القصص: ٥٦] ؛ لأنه يشعر بأن الآية الأولى نزلت في أبي طالب وفي غيره، والثانية نزلت فيه وحده، ويؤيد تعدد سبب النزول ما أخرجه أحمد، عن علي رضي الله عنه قال: «سمعت

---

١ : ينظر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (٥٠٨/٨)، قال الحاكم: صحيح على شرطهما"، وتعقبه الذهبي فقال: قلت: أيوب بن هانئ ضعفه ابن معين"،وقال البوصيري: هذا إسناد حسن، أيوب بن هانئ مختلف فيه، تفرد ابن جُريج بالرواية عنه، قاله الذهبي، وباقي رجال الإسناد على شرط مسلم" مصباح الزجاجة ٢/ ٤٢ و ٤/ ٤٠

قلت: الحديث إسناده ضعيف، فيه عنعنة ابن جريج فإنّه كان مدلساً، وقد تفرد بالرواية عن أيوب بن هانئ كما قال الذهبي، ينظر: أنيس الساري في تخريج وتحقيق أحاديث فتح الباري للكويتي (١٥٤٥/٢) برقم ١١٤١.

رجلا يستغفر لأبويه وهما مشركان فقلت: أيستغفر الرجل لأبويه وهما مشركان؟ فقال: أولم يستغفر إبراهيم لأبيه؟ فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم؛ فنزلت: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ﴾[(١)] [(٢)].

وقد توقف ابن عاشور عند هذه الروايات وناقش متون الروايات وحاول التوفيق بينها بقوله: ومما يؤكد تأخر نزول قوله تعالى: (ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين) عن قصة أبي طالب:

١ – قوله في الآية: (والذين آمنوا) وهذا يدل على أن الاستغفار وقع من النبي صلى الله عليه وسلم، ومن بعض المؤمنين، وقصة أبي طالب لم يكن الاستغفار فيها إلا من قبل النبي صلى الله عليه وسلم.

٢ – وأما ما روي في أسباب النزول أن هذه الآية نزلت في استغفار النبيء صلى الله عليه وسلم لأبي طالب، أو أنها نزلت في سؤاله ربه أن يستغفر لأمه آمنة حين زار قبرها بالأبواء فهما خبران واهيان لأن هذه السورة نزلت بعد ذلك بزمن طويل.[(٣)]

ولا نسلم لابن عاشور في توهين حديث زيارة النبي صلى الله عليه وسلم، فقد تعددت طرقه وصححه الحاكم وقد سبق تخريجه في هذا المطلب.

٣ – أن الله تعالى لم يعاتب النبي صلى الله عليه وسلم في صلاته على عبد الله بن أبي، وإنما أنزل النهي فقط، ولو كان قد سبق النهي عن الاستغفار لمن مات على الكفر؛ لعاتب الله تعالى نبيه على ذلك.

أما سؤالهم: إذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم أن استغفاره وعدمه سواء، فما الفائدة إذا من الاستغفار؟

فالجواب: أن استغفاره صلى الله عليه وسلم لم يكن من أجل ذات المستغفر له، وإنما كان

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١/ ٩٩)، حديث (٧٧١)، والترمذي في سننه، في كتاب التفسير، حديث (٣١٠١)، وقال: «حديث حسن»، وحسنه الألباني، في صحيح سنن الترمذي (٣/ ٢٥٠)، حديث (٣١٠١).

(٢) فتح الباري بشرح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨/ ٣٦٧ – ٣٦٨).

(٣) التحرير والتنوير: محمد الطاهر ابن عاشور، ٤٤/١١

لمصالح أخر تتعلق بالأحياء؛ كالرأفة بابنه عبد الله الصحابي الجليل، ولتأليف قلوب عشيرته، وترغيب من كان منهم غير مسلم في الإسلام.

هذه ثلاثة أحاديث جاء فيها نزول هذه الآية الكريمة، فذهب بعض العلماء لتكرر النزول والناظر في هذه الأحاديث يجد أنها لا تدل على ذلك لما يلي:

إن حديث ابن مسعود رضي الله عنه في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم قبر أمه واستغفاره لها، ونزول الآية فيه لا يصح سبباً للنزول لضعف سنده وقد قال فيه الذهبي: (هذا من غرائب الحديث)[1] وقال ابن كثير: وهذا حديث غريب وسياق عجيب، وأغرب منه وأشد نكارة ما رواه الخطيب البغدادي في كتاب "السابق واللاحق" بسند مجهول، عن عائشة في حديث فيه قصة أن الله أحيا أمه فآمنت ثم عادت.[2]

أما حديث المسيب رضي الله عنه في استغفار رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمه أبي طالب لصحة إسناده، واحتجاج جمهور العلماء به والله أعلم.

ثالثاً: قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦]

أخرج الترمذي عن أُبيّ بن كعب رضي الله عنه قال: لما كان يوم أحد أُصيب من الأنصار أربعة وستون رجلاً، ومن المهاجرين ستة منهم حمزة فمثلوا بهم، فقالت الأنصار: لئن أصبنا منهم يومًا مثل هذا لنربينَّ عليهم، قال: فلما كان يوم فتح مكة فأنزل الله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ ﴿١٢٦﴾ وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴿١٢٧﴾ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٦- ١٢٨] فقال رجل: لا قريش بعد اليوم، فقال رسول الله صلى الله

(١) سير أعلام النبلاء: شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، ٥٠٥/١٢

(٢) تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، ٢٢٣/٤

عليه وسلم: (كفوا عن القوم إلا أربعة). [١]

قال السيوطي تبعًا لغيره: والجمع أنها نزلت أولاً بمكة، ثم ثانيًا بأحد، ثم ثالثًا يوم الفتح تذكيرًا من الله لعباده. يعني: مما كرر نزوله.[٢]

وعندي – والله أعلم – أن ما ذكره السيوطي عن ابن الحصار في تكرر النزول ثلاث مرات قول ضعيف لا يستند إلى دليل.

والعلماء متفقون على أن الآية نزلت لما همَّ الصحابة رضي الله عنهم أن يضاعفوا العقوبة بالمشركين حين مثَّلوا بشهدائهم يوم أُحد.

وهذا ما عبر عنه القرطبي بقوله: (أطبق جمهور أهل التفسير أن هذه الآية مدنية، نزلت في شأن التمثيل بحمزة في يوم أحد، ووقع ذلك في صحيح البخاري وفي كتاب السير. وذهب النحاس إلى أنها مكية، والمعنى متصل بما قبلها من المكي اتصالا حسنا، لأنها تتدرج الرتب من الذي يدعى ويوعظ، إلى الذي يجادل، إلى الذي يجازى على فعله. ولكن ما روى الجمهور أثبت)[٣].

فأما قول ابن الحصار: إنها نزلت أولاً بمكة قبل الهجرة مع السورة لأنها مكية، فيكفي هذا القول ضعفا عدم وجود الدليل عليه، ونزول سورة النحل بمكة قبل الهجرة لا يلزم منه أن تكون السورة كلها كذلك، ومن المعلوم أن من السور المكية آياتٍ مدنية والعكس صحيح.

وأما قوله: إنها نزلت ثالثًا يوم الفتح فليس له دليل إلا ما جاء في حديث أُبي: فلما كان يوم فتح مكة فأنزل الله تعالى: (وَإِنْ عَاقَبْتُمْ ...) الآية.

فهذا وهم بلا ريب، إذ كيف يتأخر النزول عن السبب خمس سنين، ومما يدل على تطرق الوهم للحديث أن مداره على الربيع بن أنس وهو صدوق له أوهام.

فإذا انتفى القول بنزولها قبل الهجرة ويوم الفتح لم يبق إلا نزولها عند غزوة أُحد والله أعلم.

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو ٢٩٩/٥برقم ٣١٢٩وقال : هذا حديث حسن غريب من حديث أبي بن كعب ، وحكم الألباني عليه بقوله : حسن صحيح الإسناد.

(٢) الإتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ١٢٣/١

(٣) الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ،٢٠١/١٠

ولا ترى الباحثة ضيرا من القول بتعدد نزولها لصحة الحديثين وبذلك يمكن القول بتكرر النزول ،مع وجاهة أدلة وشواهد القائلين بمدنيتها واطباق أهل التفسير على ذلك كما يقول ابن عاشور[١] .

رابعاً: قال الله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٥]

أ – أخرج البخاري عن عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه قال: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في حرث بالمدينة وهو يتوكأ على عسيب، فمر بنفر من اليهود. فقال بعضهم: سلوه عن الروح، وقال بعضهم: لا تسألوه، لا يسمعكم ما تكرهون، فقاموا إليه فقالوا: يا أبا القاسم، حدثنا عن الروح، فقام ساعة ينظر، فعرفت أنه يُوحى إليه، فتأخرت عنه حتى صعد الوحي ثم قال: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي).[٢]

ب – أخرج أحمد والترمذي عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: قالت قريش لليهود: أعطونا شيئاً نسأل عنه هذا الرجل فقالوا: سلوه عن الروح فسألوه فنزلت: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ...) قالوا: أُوتينا علماً كثيرًا أُوتينا التوراة ومن أُوتي التوراة فقد أُوتي خيرًا كثيرًا قال: فأنزل اللَّه عز وجل: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ الكهف: ١٠٩.[٣]

قال الزركشي عما تكرر نزوله: (ومثله ما في الصحيحين عن ابن مسعود في قوله تعالى ﴿ويسألونك عن الروح﴾ أنها نزلت لما سأله اليهود عن الروح وهو في المدينة ومعلوم أن هذه في سورة ﴿سبحان﴾ وهي مكية بالاتفاق فإن المشركين لما سألوه عن ذي القرنين وعن أهل الكهف قيل ذلك بمكة وأن اليهود أمروهم أن يسألوه عن ذلك فأنزل الله الجواب)[٤].

---

(١) التحرير والتنوير: محمد الطاهر ابن عاشور ٣٣٥/١٤

(٢) صحيح البخاري، كتاب التمني – باب: ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه، برقم ٦٨٦٧

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل: أحمد بن محمد بن حنبل ٥٦/٣ برقم ٢٣٠٩ والحديث رواه الترمذي ٤: ١٣٧ – ١٣٨ عن قتيبة، وقال: "حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه"، ونقل شارحه عن الحافظ أنه قال في الفتح: "رجاله رجال مسلم". ونقله ابن كثير في التفسير ٢٢٧/٥ عن هذا الموضع. والحاكم وصححه .

(٤) البرهان: الزركشي، ١/ ٣٠

وعندي – والله أعلم – أن ما ذكره الزركشي ليس بسديد لأن القول بأن الإسراء مكية بالاتفاق يعارضه حديث ابن مسعود رضي الله عنه الدال على نزول هذه الآية في المدينة، ونزول السورة في مكة لا يعني أنها بكمالها مكية، بل هي مكية في الغالب.

هذا من حيث المكي والمدني، أما النظر في الإسناد فحديث ابن مسعود في الصحيحين وغيرهما وليس الأمر كذلك بالنسبة لحديث ابن عبَّاسٍ فكيف إذا كان مختلَفًا في وصله وإرساله.

ثم ابن مسعود كان حاضرًا مشاهدًا لما وقع وقد روى ما شهد، بينما ابن عباس كان صغيراً لا يصح تحمله أو لم يولد بعد فكيف يكون حديثه على ما فيه ندًا لحديث ابن مسعود، وُيبنى عليه القول بالتكرار؟

خامساً: قال الله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [الروم: ١-٤]

أخرج الترمذي عن أبي سعيد قال: لما كان يوم بدر ظهرت الروم على فارس فأعجب ذلك المؤمنين فنزلت: (الم (١) غُلِبَتِ الرُّومُ) – إلى قوله –: (يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ) ففرح المؤمنون بظهور الروم على فارس(١).

فهذا الحديث يدل على نزول الآيات يوم بدر، وهذا يعني أنها مدنية، بينما دلت الآثار وأقوال المفسرين على نزولها في مكة لما غلبت الفرسُ الرومَ فاستبشر بذلك المشركون.

ومن هنا ذهب من ذهب إلى تكرر النزول لأنها نزلت قبل الهجرة وبعدها.

والراجح أن ما أخرجه الترمذي عن أبي سعيد هذا لا يصح أن يكون سبباً للنزول لأن سياق الآيات يأبى ذلك ويرده وبيان ذلك أن يقال:

إن الحديث يدل على أن ظهور الروم على فارس إنما وقع يوم بدر، وإذا كان الأمر كذلك فكيف يبشر الله المؤمنين بأن الروم ستنتصر على فارس في بضع سنين، والنصر قد تم للروم في يوم بدر – حسبما يقتضيه الحديث.-

(١) أخرجه الترمذي في سننه ، ١٨٩/٥، برقم ٢٩٣٥.

وإذا أضفت إلى هذه العلةِ إعراضَ المفسرين عنه واختيارهم لخلافه، وكون السورة مكية، وضعف إسناده واضطرابه تبين لك أنه لم يبق في الحديث رمق، وحينئذٍ تبقى آثار السلف وأقوال المفسرين الدالة على نزولها في مكة سالمةً من معارض صحيح، فينتفي القول بتكرر النزول لعدم الدليل عليه .(١)

يضاف لما تقدم أن بعض من قال بتكرر نزول هذه الآية استدل بقراءة شاذة وهي غلبت الروم بفتح الغين واللام وهذه قراءة شاذة وما صح وتواتر مقدم عليها.(٢)

سادسا: قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١-٤]

أخرج أحمد والترمذي عن أُبي بن كعب رضي الله عنه أن المشركين قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم يا محمد انسب لنا ربك فأنزل الله: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ...) السورة(٣).

فهذا الحديث يدل على نزولها في مكة لأن المشركين كانوا في مكة.

وذهب بعض أهل العلم إلى نزولها في المدينة لأن السائلين من اليهود، **استنباطا من حديث قال عنه ابن كثير:** (وهذا حديث غريب جدا)(٤)

قال الزركشي: (وكذلك ما ورد في (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) أنها جواب للمشركين في مكة، وأنها جواب لأهل الكتاب بالمدينة). اهـ.

وبناءً على ما تقدم فإن الراجح – والله أعلم – أن سورة الصمد لم تنزل إلا مرةً واحدةً في مكة، هذا على افتراض أن الحديث في سؤال المشركين لرسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسب

(١) المحرر في أسباب نزول القرآن: المزيني، ص١٥٣

٢ : ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي /٩٧

٣ : أخرجه أحمد في مسنده ٣٥/ ١٤٤ برقم ٢١٢٢٠، والترمذي في سننه ٤٥١/٥برقم ٣٣٦٤، والحديث ضعيف على ما ذكره محققو الكتابين.

(٤) الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي حكم عليها الحافظ ابن كثير في تفسيره: أبو عبد الرحمن محمود بن محمد الملاح: ص٢٢٥

ربه يصح الاحتجاج به وإلا فالحديث مرسل ضعيف لأن مداره على أبي جعفر الرازي وهو صدوق سيئ الحفظ، وروايته عن الربيع خصوصًا فيها اضطراب كثير.

فإذا كان هذا شأن النزول في مكة مع أنه قول جمهور العلماء، فكيف إذن شأن النزول في المدينة مع أن المرويات فيه ضعيفة جداً بسبب الشذوذ، والانقطاع، وغير ذلك.

وبناءً على ما تقدم هل يصح القول بتكرر النزول مع عدم الدليل الصحيح على ذلك.

الجواب: لا، فليس للقائلين بتكرر النزول مثال واحد صحيح يسلم عند البحث والمناظرة، مع أن الأمثلة التي عرضت ونوقشت هي أقوى ما يُحتجون به لقولهم.

وأما القائلون بعدم تكرر النزول فاحتجوا بما يلي:

أ – أن تكرر النزول خلاف الأصل. قال ابن حجر: (والأصل عدم تكرر النزول)[(١)]. وهذا حق أن الأصل عدمه، ومن خالف الأصل طولب بالدليل.

ب – انتفاء الفائدة في تكرر النزول لأنه تحصيل حاصل، وهذا صحيح فلم نقف فيما ذكروا فائدة من تكرر النزول، بل هو تحصيل أمرٍ حاصل موجود.

جـ – عدم وجود الدليل الصحيح على التكرر. وهذا حق بعدما تبين من دراسة الأمثلة التي ذكروها، وإذا انتفى دليل القول انتفى القول ضرورةً.

وبما تقدم يتبين أنه ليس لتكرر نزول بعض السور والآيات وجود أصلاً في كتاب الله تعالى أو سنّة رسوله صلى الله عليه وسلم.

وقد ذكر ابن القيم معنًى خاصاً لقولهم: نزلت مرتين وهو التذكير بالآية إما من النبي صلى الله عليه وسلم وإما من جبريل فأُطلق على ذلك النزول.

ولهذا لما ذكر قول بعض العلماء في نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡۚ وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ﴾ [يس: ١٢] وأنها نزلت في بني سلمة لما أرادوا النُّقلة إلى قرب المسجد قال: (وفي هذا القول نظر، فإن سورة يس مكية، وقصة بني سلمة بالمدينة إلا أن يُقال هذه الآية وحدها مدنية، وأحسن من هذا أن تكون ذُكرت عند هذه القصة ودلت

(١) فتح الباري: ابن حجر العسقلاني، ٥٠٨/٨

عليها، وذُكروا بها عندها، إما من النبي صلى الله عليه وسلم وإما من جبريل فأطلق على ذلك النزول ولعل هذا مراد من قال في نظائر ذلك: نزلت مرتين)[١].

وفي قول ابن القيم هذا نظر من وجهين:

الأول: أن المعنى الذي ذكره لا يسعفه اللفظ؛ لأن التذكير لا يعبر عنه بالنزول، ولو أرادوا بتكرر النزول التذكير بالنازل لقالوا فذكرهم بها ولم يقولوا نزلت مرة بعد مرة.

الثاني: أن هذا التوجيه منه متوجه لو كان بأيدينا مثال صحيح، أما مع عدم الدليل فلا يصح والله أعلم.[٢]

المطلب الثاني: ما تعدد نزوله في شخص واحد.

أولاً: قال الله تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾ [هود: ١١٤]

أخرج البخاري عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رجلاً أصاب من امرأةٍ قبلةً فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فأنزل الله: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾ فقال الرجل: يا رسول الله ألي هذا؟ قال: (لجميع أمتي كلهم)[٣]، وقول النبي – صلى الله عليه وسلم – له: "لجميع أمتي" معناه أن العبرة بعموم لفظ: {إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ} لا بخصوص السبب، والعلم عند الله تعالى[٤].

قال الزركشي: (فهذا كان في المدينة، وسورة هود مكية بالاتفاق ولهذا أشكل على بعضهم هذا الحديث مع ما ذكرنا ولا إشكال لأنها نزلت مرة بعد مرة)[٥].

---

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، ١/١٣٧.

(٢) المحرر في أسباب النزول: المزيني، ١٤٦.

(٣) صحيح البخاري، كتب مواقيت الصلاة –باب الصلاة كفارة، برقم ٥٠٣.

(٤) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي ٣/٣٠٥.

(٥) البرهان في علوم القرآن: الزركشي، ١/٣٠.

وما ذكره الزركشي لا ريب أنه ضعيف، وقوله: إنها مكية بالاتفاق ليس بصحيح فقد قال ابن عبَّاسٍ وقتادة: إنها مدنية، وحسبك. بهما، ولا مانع أن تكون السورة مكيةً وهذه الآية منها مدنية لوجود السبب الدال على ذلك، وحينئذ ينتفي القول بتكرر النزول.

ويؤكد هذا ما قاله البقاعي : (وهذا الحديث يؤيد قول ابن عباس رضي الله عنهما: إن هذه الآية من هذه السورة المكية مدنية.)[١]

ثانياً: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتَۢاۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩] عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لما أصيب إخوانكم بأُحد جعل الله أرواحهم في أجواف طير خضر ترد أنهار الجنة، وتأكل من ثمارها، وتأوي إلى قناديل من ذهب في ظل العرش، فلما وجدوا طيب مأكلهم ومشربهم وحسن مقيلهم قالوا: يا ليت إخواننا يعلمون ما صنع الله بنا لئلَّا يزهدوا في الجهاد ولا ينكلوا عن الحرب، "قال الله تعالى: أنا أبلغهم عنكم، فأنزل الله عز وجل هذه الآيات: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتَۢاۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [٢].

حكى البيضاوي قولًا: إنها نزلت في شهداء بدر، فإن صحَّ أمكن أنها مما تكرر نزوله، وعليه فكأنهم تمنَّوا علم إخوانهم بما حصل لهم، مع أنَّ الآيات عندهم متلوّة؛ لأنه عَبَّر فيها بالماضي، في قوله: قُتِلُوا، ثم لا يعارض هذا ما قبله من نزولها في شأن أبي جابر؛ لأن كلامه تعالى له لا يمنع قول بقية الشهداء ما ذكر، فنزلت إبلاغًا عن الجميع على مفاد الخبرين، ولا مانع من تعدد سبب النزول وهو أولى من تجويز أنها مما تعدَّد نزوله؛ لأن الأصل عدمه.[٣]

(١) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي٣٩٥/٩

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، مسند عثمان بن عفان، برقم ٢٣٨٨

(٣) شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية للقسطلاني ٤٥٤/٢

المبحث الثاني: قواعد المحدثين في الترجيح

القاعدة الأولى: الترجيح بتقديم الصحيح على الضعيف.

قال الله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۚ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ۗ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ ۚ وَإِن تُحْسِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ النساء: ١٢٨

أخرج البخاري عن عائشة رضي الله عنها: (وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا) قالت: الرجل تكون عنده المرأة، ليس بمستكثر منها، يريد أن يفارقها، فتقول: أجعلك من شأني في حلٍ فنزلت هذه الآية في ذلك(١).

فهذا الحديث هو سبب نزولها لصحة سنده وليس ما رواه الترمذي عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: (خشيت سودة أن يطلقها رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم فقالت: لا تطلقني وأمسكني واجعل يومي لعائشة ففعل فنزلت: (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ) فما اصطلحا عليه من شيء فهو جائز)(٢). فهذا الحديث ضعيف لا يحتج به، وعلى فرض صحته فالحديث المتقدم متفق عليه وهذه أعلى درجات الصحة.

القاعدة الثانية: الترجيح بتقديم قول صاحب القصة على غيره

من ضوابط الترجيح عند العلماء بين الروايات عند اختلافها تقديم ما رواه صاحب القصة على غيره لأنه أعلم بملابساتها، وقد أشار ابن قدامة إلى هذا المعنى فقال: (أن يكون راوي أحدهما صاحب الواقعة فقول ميمونة: تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم ونحن حلالاًن(٣) يقدم على رواية بن عبَّاسٍ: نكحها وهو محرم(٤)

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ،كتاب المظالم باب إذا حلله من ظلمه فلا رجوع فيه، برقم ٢٣١٨

(٢) سنن الترمذي ، هذا حديث حسن صحيح غريب.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ،كتاب المناسك ، باب المحرم يتزوج، برقم ١٨٤٣، وصححه الألباني.

(٤) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة الجماعيلي ٣٩٣/٢

وهذا هو مذهب جمهور العلماء لكون ميمونة أعرف بحال العقد، ووقته، نظراً لاهتمامها ومراعاتها.

وفيما يلي أمثلة وقع الترجيح فيها لهذا الاعتبار:

١. قال الله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]

أخرج الترمذي وأبو داود والنَّسَائِي عن أسلم أبي عمران التجيبي، قال: كنا بمدينة الروم، فأخرجوا إلينا صفاً عظيماً من الروم فخرج إليهم من المسلمين مثلهم، أو أكثر وعلى أهل مصر عقبة بن عامر، وعلى الجماعة فضالة بن عبيد، فحمل رجل من المسلمين على صف الروم حتى دخل فيهم، فصاح الناس وقالوا: سبحان الله يُلقي بيديه إلى التهلكة، فقام أبو أيوب الأنصاري فقال: يا أيها الناس: إنكم لتُأوِّلون هذه الآية هذا التأويل، وإنما أُنزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار لما أعز الله الإسلام، وكثر ناصروه، فقال بعضنا لبعض سراً دون رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن أموالنا قد ضاعت، وإن الله قد أعز الإسلام وكثر ناصروه، فلو أقمنا في أموالنا، فأصلحنا ما ضاع منها فأنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم يرد علينا ما قلنا: وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) فكانت التهلكة الإقامة على الأموال وإصلاحها، وتركنا الغزو، فما زال أبو أيوب شاخصاً في سبيل الله حتى دفن بأرض الروم.(١)

٢. قال الله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِۚ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌۚ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَۚ وَإِن كَانُوٓاْ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِۗ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمُۢ﴾ [النساء: ١٧٦]

أخرج البخاري عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: مرضت فجاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني وأبو بكر، وهما ماشيان، فأتاني وقد أُغمي علي، فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صب وضوءه عليَّ فأفقت، فقلت: يا رسول الله – وربما قال سفيان: فقلت: أي

(١) أخرجه الترمذي في سننه، ٨٢/٥، برقم ٢٩٧٢، وقال حديث حسن صحيح غريب.

رسول الله – كيف أقضي في مالي، كيف أصنع في مالي؟ قال: فما أجابني بشيء حتى نزلت آية الميراث.(١)

فجابر رضي الله عنه صاحب القصة، وبهذا يعلم أن ما رواه ابن جرير عن سعيد بن المسيب قال: سأل عمر بن الخطاب النبي صلى الله عليه وسلم عن الكلالة، فقال: (أليس قد بيّن الله ذلك؟) قال: فنزلت: (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ)(٢)، خطأ لا يصح لأن يكون سببًا للنزول.

القاعدة الثالثة: الترجيح بتقديم قول الشاهد للسبب على الغائب عنه.

من ضوابط الترجيح بين الروايات عند اختلافها، وعدم إمكان الجمع بينها تقديم رواية من باشر القصة أو حضرها، وقد تحدث عن ذلك ابن قدامة قائلاً: (الخامس: أن يكون أحدهما باشر القصة كرواية أبي رافع تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو حلال وكنت السفير بينهما مع رواية ابن عباس (يعني نكاحه إياها وهو محرم) فإن المباشر أحق بالمعرفة من الأجنبي ولذلك قدم الصحابة أخبار أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في صحة صوم من أصبح جنبًا وفي وجوب الغسل من التقاء الختانين بدون الإنزال على خبر من روى خلاف ذلك). اهـ.

وقال السيوطي: (متى يرجح سبب على سبب. الحال الرابع: أن يستوي الإسنادان في الصحة فيرجح أحدهما بكون راويه حاضر القصة ثم ذكر قصة الروح وحديث ابن مسعود). اهـ.

ابن حجر العسقلاني ففي نزول قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥، فقد أخرج البخاري وأحمد ومسلم والترمذي والنَّسَائِي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في حرث بالمدينة، وهو يتوكأ على عسيب، فمر بنفر من اليهود فقال بعضهم: سلوه عن الروح فذكر الحديث

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التمني – باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل مما لم ينزل عليه الوحي، فيقول: (لا أدري). أو لم يجب حتى ينزل عليه الوحي، ولم يقل برأي ولا بقياس، برقم ٦٨٧٩

(٢) موطأ الإمام مالك، ٥٣٣/٢ برقم ٣٠٤٥

وفيه ... فقالوا: يا أبا القاسم حدثنا عن الروح ثم قام ساعة ينظر فعرفت أنه يُوحى إليه فتأخرت عنه حتى صعد الوحي ثم قال: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾.

قال ابن حجر: (وهذا يدل على أن نزول الآية وقع بالمدينة لكن روى الترمذي ... ثم ساق حديث ابن عبَّاسٍ ... إلى أن قال: ويمكن الجمع بأن يتعدد النزول بحمل سكوته في المرة الثانية على توقع مزيد بيان في ذلك، وإن ساغ هذا وإلا فما في الصحيح أصح). اهـ.

المطلب الثاني: خلاصة في أثر تطبيق قواعد الترجيح الحديثية على أسباب النزول.

قد تروى أسباب متعددة، كلها متضمنة نصا في السببية، حول نازل واحد، ولا يخلو الأمر حينذاك من أن تكون إحدى الروايتين أقوى سندا، فهي بهذا ترجح الرواية الأخرى.

وربما يكشف البحث عن صحة إحدى الروايتين وزيف الأخرى، وهنا تختار الرواية الصحيحة. وربما كان السببان صحيحين، وأنهما وقعا في زمانين متقاربين، فنزلت الآية للحكم فيهما معا. ولو صحت روايتان عن سبب نزول آية واحدة، وكان السبب المروي في إحداهما يبعد في زمان وقوعه عن السبب المروي في الأخرى، حمل الأمر هنا على تكرار نزول الآية، وربما تكرر نزول الشيء تعظيما لشأنه.(١)

ومع أن الجمع بين الروايات مقدم على الترجيح ما أمكن الجمع إلا أن قواعد الترجيح في علمي التفسير والحديث كفتانا اللجوء إلى الجمع بين الروايات .

كما لاحظت الباحثة أن بعض المفسرين ومنهم شيخ المفسرين الطبري قد قدم السياق على الترجيح بين الروايات حتى مع صحتها، ووافقه على ذلك جمع من المفسرين ممن تقدمت أقوالهم.

وقد برز للباحثة دور معتبر لعلم المكي والمدني في الترجيح بين الروايات وضبط المعتمد في سبب نزول الآية عندما يجتمع للآية الواحدة سببين وكل واحد منهما نزل في مكان مختلف.

وبهذا فإن حسم سبب النزول بشكل حاصر وضابط يمكن أن يعيننا عليه قرائن السياق والتاريخ هذا فضلا عن ضوابط الترجيح الحديثية التي تقدم الحديث فيها.

(١) في علوم القرآن دراسات ومحاضرات، عبد الله الشريف ص٧٢

الخاتمة

الحمد لله على توفيقه وعونه وشرح الصدر لخدمة كتابه والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فقد أتاحت لي هذه الدراسة فرصة النظر المعمق في واحد من أنفس علوم القرآن، وقد توصلت خلاله إلى جملة من النتائج والتوصيات، ألخصها بما هو آت:

١- أهمية إعمال قاعدة أن الأصل عدم تكرر النزول.

٢- ظهر للباحثة عدم وجود تكرر لنزول أي آية من كتاب الله من خلال مناقشة الروايات الحديثية ونقدها.

٣- تفنيد قول القائلين بتعدد النزول وبيان وهن أدلتهم بعد مناقشتها.

٤- أهمية الاحتكام إلى قواعد الترجيح التفسيرية والحديثية عند تعدد الروايات.

٥- أثر علم المكي والمدني في حسم مسألة تعدد النزول .

٦- برزت أهمية القرائن في تعامل المفسرين عند تعدد روايات أسباب النزول.

كما خلصت الباحثة إلى توصيات نافعة ومفيدة في حقل التفسير وعلوم القرآن ومنها:

١- المزيد من التركيز على مبحث سبب النزول في مباحث علوم القرآن

٢- ضرورة ضبط الصحيح المعتمد والراجح من أسباب النزول والتوافق على إهمال ما عداه في مدرسة التفسير الحديثة، وذلك جنباً إلى جنب مع تفادي إيراد الأحاديث الضعيفة في التفسير.

٣- تدريس نماذج عملية في كيفية الترجيح عند تعذر الجمع وفق القواعد المقررة في علوم القرآن.

٤- والله سبحانه أسأل أن يجعل هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله علماً نافعا للناس ورافعا لصاحبه في الدرجات .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

١-أبجد العلوم: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٢ م.

٢-الإتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، المحقق :(م.ح)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤ هـ/ ١٩٧٤ م.

٣-الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي حكم عليها الحافظ ابن كثير في تفسيره: أبو عبد الرحمن محمود بن محمد الملاح: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.

٤-أحكام القرآن: علي بن محمد بن علي، أبو الحسن الطبري، الملقب بعماد الدين، المعروف بالكيا الهراسي الشافعي (ت ٥٠٤هـ)، (م.ح)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ.

٥-البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)، (م.ح)، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.

٦-التحرير والتنوير: محمد الطاهر ابن عاشور [ت ١٣٩٣ هـ]، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤ م [١٤٠٤ هـ.

٧-التفسير الكبير :أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ.

٨-التفسير البسيط: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت ٤٦٨ هـ)، أصل تحقيقه: (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.

٩- تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (٧٠٠ - ٧٧٤ هـ)، (م.ح)، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

١٠- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠هـ)، دار التربية والتراث - مكة المكرمة، (م.ح).

١١- الجامع الصحيح «صحيح مسلم»: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، (م.ح)، دار الطباعة العامرة – تركيا، ١٣٣٤ هـ.

١٢- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، (م.ح)، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

١٣- جمال القُرّاء وكمال الإقراء: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣ هـ)، (م.ح)، دار المأمون للتراث - دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

١٤- دراسات ومحاضرات في علوم القرآن، عبد الله الشريف، دار النهضة العربية – بيروت.

١٥- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة الجماعيلي (٥٤١ - ٦٢٠ هـ)، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٣ هـ-٢٠٠٢ م.

١٦- سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩ هـ)، (م.ح)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

١٧- سير أعلام النبلاء: شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨ هـ)، دار الحديث، القاهرة – مصر، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

١٨- شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية للقسطلاني (ت ٩٢٣ هـ): [محمد بن عبد الباقي] الزرقاني (ت ١١٢٢ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

١٩- شرح منظومة التفسير: أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي.

٢٠- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية(٧٥١ - ٦٥٩) ، (م.ح)، دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الثانية، ١٤٤١ هـ - ٢٠١٩م.

٢١- صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، (م.ح)، (دار ابن كثير، دار اليمامة) – دمشق، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٢٢- فتح الباري بشرح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)، (م.ح)، المكتبة السلفية – مصر، الطبعة: «السلفية الأولى»، ١٣٨٠ - ١٣٩٠ هـ.

٢٣- قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية: حسين بن علي بن حسين الحربي، أصل الكتاب: رسالة ماجستير- كلية أصول الدين، جامعة الإمام ١٤١٥ هـ بإشرف الشيخ مناع القطان، دار القاسم السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٢٤- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، (م.ح)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ.

٢٥- المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية: خالد بن سليمان المزيني، دار ابن الجوزي، الدمام - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، (١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م).

٢٦- المدخل لدراسة القرآن الكريم: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت ١٤٠٣هـ)، مكتبه السنة – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢٧- مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم بين الإثبات والنفي، الدكتور عبد الرزاق حسين أحمد، منشورات كرسي القرآن الكريم وعلومه بجامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ هـ.

٢٨- مسند الإمام أحمد بن حنبل: أحمد بن محمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ)، (م.ح)، دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٢٩- المقدمات الأساسية في علوم القرآن: عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، مركز البحوث الإسلامية ليدز – بريطانيا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٠- موسوعة محاسن الإسلام ورد شبهات اللئام: أحمد بن سليمان أيوب، ونخبة من الباحثين: دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع (دار وقفية دعوية)، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥م.

٣١- موطأ الإمام مالك، (م.ح)، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.

Romanization of sources (APA 7th Style)

1. **Abu Shahbah, M. b. M. b. S.** (2003). *Al-Madkhal li-Dirāsat al-Qur'ān al-Karīm* [Introduction to the study of the Holy Qur'an]. Maktabat al-Sunnah.
2. **al-Andalusi, A. b. G. b. A.** (1422 H). *Al-Muḥarrar al-Wajīz fī Tafsīr al-Kitāb al-ʿAzīz* [The concise edited work on the exegesis of the Glorious Book] (m.h., Ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
3. **al-ʿAsqalānī, A. b. ʿA. b. Ḥ.** (1380-1390 H). *Fatḥ al-Bārī bi-Sharḥ al-Bukhārī* [The Creator's Granting for the Explanation of Al-Bukhari] (m.h., Ed.). Al-Maktabah al-Salafiyyah.
4. **al-Dhahabī, M. b. A. b. ʿU.** (2006). *Siyar Aʿlām al-Nubalā'* [The lives of noble figures]. Dār al-Ḥadīth. (Original work published 673 - 748 H).
5. **al-Hāzimī, A. b. ʿU. b. M.** (n.d.). *Sharḥ Manẓūmat al-Tafsīr* [Explanation of the Exegesis Poem]. (Transcribed from audio lectures on Al-Hazimi's website).
6. **al-Ḥanbal, A. b. M.** (1995). *Musnad al-Imām Aḥmad b. Ḥanbal* [The Musnad of Imam Ahmad ibn Hanbal] (m.h., Ed.). Dār al-Ḥadīth. (Original work published 164 - 241 H).
7. **al-Ḥarbī, Ḥ. b. ʿA. b. Ḥ.** (2008). *Qawāʿid al-Tarjīḥ ʿinda al-Mufassirīn: Dirāsah Naẓariyyah Taṭbīqiyyah* [Rules of preference among exegetes: A theoretical and applied study]. Dār al-Qāsim al-Saʿūdiyyah.
8. **al-Jadīʿ al-ʿAnzī, ʿA. b. Y. b. ʿĪ. b. Y.** (2001). *al-Muqaddimāt al-Asāsiyyah fī ʿUlūm al-Qur'ān* [Basic introductions to the sciences of the Qur'an]. Islamic Research Center, Leeds.
9. **al-Juziyyah, M. b. A. b. A.** (2019). *Shifā' al-ʿAlīl fī Masā'il al-Qaḍā' wa-al-Qadar wa-al-Ḥikmah wa-al-Taʿlīl* [Curing the sick in issues of fate, destiny, wisdom, and justification] (m.h., Ed.). Dār ʿAṭā'āt al-ʿIlm - Dār Ibn Ḥazm. (Original work published 659 - 751 H).

10. **al-Kināwī, M. S. Kh.** (2002). *Abjad al-ʿUlūm* [The alphabet of sciences]. Dār Ibn Ḥazm. (Original work published d. 1307 H).
11. **al-Mālik, Imām.** (1991). *Muwaṭṭaʾ al-Imām Mālik* [The well-trodden path of Imām Mālik] (m.h., Ed.). Muʾassasat al-Risālah. (Original work published d. 179 H).
12. **al-Mallāḥ, M. b. M.** (2010). *Al-Aḥādīth al-Ḍaʿīfah wa-al-Mawḍūʿah allatī Ḥakama ʿalayhā al-Ḥāfiẓ Ibn Kathīr fī Tafsīrihi* [Weak and fabricated narrations judged by Al-Ḥāfiẓ Ibn Kathīr in his Exegesis]. Maktabat al-ʿUlūm wa-al-Ḥikam.
13. **al-Muzaynī, K. b. S.** (2006). *Al-Muḥarrar fī Asbāb Nuzūl al-Qurʾān min Khilāl al-Kutub al-Tisʿah* [The edited work on the reasons for revelation from the nine books]. Dār Ibn al-Jawzī.
14. **al-Naysābūrī, M. b. al-Ḥ. b. M.** (1334 H). *Al-Jāmiʿ al-Ṣaḥīḥ «Ṣaḥīḥ Muslim»* [The authentic collection: Sahih Muslim] (m.h., Ed.). Dār al-Ṭibāʿah al-ʿĀmirah. (Original work published d. 261 H).
15. **al-Qurṭubī, M. b. A.** (1964). *Al-Jāmiʿ li-Aḥkām al-Qurʾān* [The comprehensive collection of the rulings of the Qur'an] (m.h., Ed.). Dār al-Kutub al-Miṣriyyah. (Original work published d. 671 H).
16. **al-Rāzī, M. b. ʿU. b. al-Ḥ.** (1420 H). *Al-Tafsīr al-Kabīr* [The great exegesis]. Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī. (Original work published d. 606 H).
17. **al-Sakhāwī, ʿA. b. M. b. ʿA.** (1997). *Jamāl al-Qurrāʾ wa-Kamāl al-Iqrāʾ* [The beauty of the reciters and perfection of recitation] (m.h., Ed.). Dār al-Maʾmūn li-al-Turāth. (Original work published d. 643 H).
18. **al-Suyuṭī, ʿA. b. A.** (1974). *Al-Itqān fī ʿUlūm al-Qurʾān* [The mastery in the sciences of the Qur'an] (m.h., Ed.). Al-Hayʾah al-Miṣriyyah al-ʿĀmmah lil-Kitāb. (Original work published d. 911 H).
19. **al-Ṭabarī, ʿA. b. M. b. ʿA.** (1405 H). *Aḥkām al-Qurʾān* [Rulings of the Qur'an] (m.h., Ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah. (Original work published d. 504 H).

20. **al-Ṭabarī, M. b. J.** (n.d.). *Jāmiʿ al-Bayān ʿan Taʾwīl Āy al-Qurʾān* [The comprehensive explanation of the interpretation of the verses of the Qur'an] (m.h., Ed.). Dār al-Tarbiyah wa-al-Turāth. (Original work published 224 - 310 H).

21. **al-Tirmidhī, M. b. ʿĪ. b. S.** (1975). *Sunan al-Tirmidhī* [The Sunan of Al-Tirmidhi] (m.h., Ed.). Sharikat Maktabat wa-Maṭbaʿat Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī. (Original work published d. 279 H).

22. **al-Wāḥidī, ʿA. b. A. b. M.** (1430 H). *Al-Tafsīr al-Basīṭ* [The simple exegesis]. ʿImādat al-Baḥth al-ʿIlmī - Jāmiʿat al-Imām Muḥammad b. Saʿūd al-Islāmiyyah. (Original work published d. 468 H).

23. **al-Zarqānī, M. b. ʿA. b.** (1996). *Sharḥ al-Zarqānī ʿalá al-Mawāhib al-Ladunniyyah bi-al-Minaḥ al-Muḥammadiyyah li-al-Qasṭalānī* [Al-Zarqani's commentary on Al-Qastallani's Celestial Gifts with the Muhammadan Grants]. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah. (Original work published d. 1122 H).

24. **Ayyūb, A. b. S.** (2015). *Mawsūʿat Maḥāsin al-Islām wa-Radd Shubhāt al-Liʾām* [Encyclopedia of the merits of Islam and refuting the doubts of the wicked] (A. B. S. Ayyūb, et al., Authors). Dār Īlāf al-Duwaliyyah lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ.

25. **Ḥusayn Aḥmad, ʿA. R.** (2015). *Masʾalat Takrār al-Nuzūl fī al-Qurʾān al-Karīm bayna al-Ithbāt wa-al-Nafy* [The issue of repeated revelation in the Holy Qur'an between affirmation and negation]. Manshūrāt Kursī al-Qurʾān al-Karīm wa-ʿUlūmihi bi-Jāmiʿat al-Malik Saʿūd.

26. **Kafāfī, M. ʿA., & al-Sharīf, ʿA.** (n.d.). *Dirāsāt wa-Muḥāḍarāt fī ʿUlūm al-Qurʾān* [Studies and lectures in the sciences of the Qur'an]. Dār al-Nahḍah al-ʿArabiyyah.

27. **Kathīr, I. b. ʿU.** (1999). *Tafsīr al-Qur'ān al-ʿAẓīm* [Exegesis of the Great Qur'an] (m.h., Ed.). Dār Ṭībah li-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ.

28. **Qudāmah, ʿA. b. A.** (2002). *Rawḍat al-Nāẓir wa-Jannat al-Munāẓir fī Uṣūl al-Fiqh ʿalá Madhhab al-Imām Aḥmad b. Ḥanbal*. Muʾassasat al-Rayyān li-al-Ṭibāʿah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ.

29. **al-Ṭabarī, M. b. J.** (n.d.). *Jāmiʿ al-Bayān ʿan Taʾwīl Āy al-Qurʾān* [The comprehensive explanation of the interpretation of the verses of the Qur'an] (m.h., Ed.). Dār al-Tarbiyah wa-al-Turāth.

30. **al-Tirmidhī, M. b. ʿĪ. b. S.** (1975). *Sunan al-Tirmidhī* [The Sunan of Al-Tirmidhi] (m.h., Ed.). Sharikat Maktabat wa-Maṭbaʿat Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī.

31. **Ibn ʿĀshūr, M. Ṭ.** (1984). *Al-Taḥrīr wa-al-Tanwīr* [Liberation and enlightenment]. Dār al-Tūnisiyyah li-al-Nashr.